التقرير

شبكات ممتدة

خرائط الجريمة المنظمة عبر العالم

أحمد الهاشمي

رئيس برنامج الدراسات الأوروبية, المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

زياد زكريا

باحث متخصص في شؤون التطرف والإرهاب

تُعد الجريمة المنظمة إحدى الظواهر المعقدة ذات التأثيرات المتعددة والمختلفة؛ إذ خرج نطاق دراستها من مجال علم الجريمة وتطبيق القانون، بعد أن كان حكراً على هذا المجال؛ لتصبح محل اهتمام عدد من العلوم الأخرى منها العلوم السياسية والاقتصاد، نظراً لما تحمله من تأثيرات مباشرة في اقتصاديات الدول وفي استقرارها وسمعتها.

تشير الجريمة المنظمة إلى مشروع إجرامي منظم، يقوم بالأساس على أنشطة غير قانونية تهدف إلى تحقيق الربح، وينطوي هذا التعريف على بعدين رئيسيين: **البعد الأول** هو البعد التنظيمي، فعلى عكس أعمال الجريمة المتفرقة التي يرتكبها الأفراد، تنطوي الجريمة المنظمة على شبكات متطورة تعمل عبر الحدود، وتستخدم أساليب منهجية لارتكاب عملياتها غير المشروعة، وغالباً ما تظهر هذه المنظمات الإجرامية خصائص مثل: التخصص والتنسيق والتخطيط طويل المدى، مما يجعلها كيانات هائلة عابرة للحدود، بقدرات كبيرة على التأثير في الدول التي تعمل بها.

أما **البعد الثاني**، فهو الهدف؛ إذ تتمحور أهداف شبكات الجريمة المنظمة في تحقيق الربح المادي، أي إنها بالأساس ليس لها أجندة سياسية، أو أبعاد أيديولوجية، إلا أن ذلك لا يمنع تلاقي مصالحها مع بعض الأجندات السياسية في كثير من الأحيان؛ بل وأيضاً تتشابك مصالحها في حالات مختلفة مع الجماعات الإرهابية، وينتج عن ذلك نوع من أنواع التداخل أو التنسيق النابع بالأساس من تلاقي المصالح. على أن ذلك عادة لا يخرج عن نطاق الهدف الرئيسي لهذه الجماعات ألا وهو تحقيق الربح المادي.

بناءً على ذلك، يسعى هذا التقرير إلى رسم أهم خرائط الجريمة المنظمة في العالم، هادفاً من وراء ذلك تقديمَ مسح للامتدادات الجغرافية للجريمة المنظمة ومدى تشابكها، إذ تسهم هذه المسوح في تعزيز استراتيجيات إنفاذ القانون عبر تحديد الفاعلين الرئيسيين والتسلسلات الهرمية لهذه المنظمات، كما تساعد على تحديث المعلومات حول أساليب وطرق تنفيذ هذه الشبكات لعملياتها، مما يمكن من وضع تصورات أكثر فاعلية لمكافحتها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم رسم خرائط الجريمة المنظمة في فهم التأثير الاجتماعي الأوسع للشبكات الإجرامية. ومن خلال دراسة التوزيع المكاني للأنشطة الإجرامية وما يرتبط بها من عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية، يستطيع صناع السياسات تطوير آليات تدخل تستهدف معالجة الأسباب الجذرية وتخفيف الآثار السلبية على المجتمعات المتضررة. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتعزيز مرونة المجتمع وتعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من الجريمة المنظمة.

رغم اتساع الأنشطة التي تقع تحت مظلة "الجريمة المنظمة"، سيركز هذا التقرير بشكل أساسي على ثلاثة أنشطة رئيسية، هي الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، ينبع ذلك من الأهمية الكبيرة لهذه الأنشطة، بالإضافة لحملها آثار بعيدة المدى على الدول والمجتمعات.

أولاً: خرائط الانتشار

1- الشرق الأوسط (الشام – منطقة المتوسط):

أ- منطقة الشام: تشهد منطقة الشام رواجاً كبيراً في عدد من أنشطة الجريمة المنظمة، ودفع باتجاه ذلك حالة التدهور الأمني في عدد من دولها، بالإضافة إلى تراجع الأحوال الاقتصادية، واعتماد الميليشيات الموجودة بعدد من دولها على هذه الأنشطة لتوفير التمويل اللازم لاستمرارها، ويرصد التقرير خرائط تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر في هذه المنطقة:

- **خطوط الاتجار بالمخدرات:** تُعد سوريا إحدى أهم مناطق إنتاج وتصدير المخدرات بمنطقة الشام، حيث ظهرت حالة مخدر الكبتاغون، والذي أضحى مؤرقاً لدول الجوار وصولاً إلى دول الخليج، يأتي ذلك في الوقت الذي لم يتوقف فيه الاتجار بالمواد المخدرة التقليدية المعروفة، وهناك أربعة مسارات رئيسية للكبتاغون من سوريا إلى دول الجوار، هي كالآتي:[1]

- المسار الأول، وهو بحري بالأساس ويبدأ من موانئ اللاذقية وطرطوس في غرب سوريا، إذ يمكن لشحنات حاويات الكبتاغون (والحشيش) أن تتجه عبر البحر المفتوح إما مباشرة عبر قناة السويس إلى موانئ شبه الجزيرة العربية أو شرق إفريقيا.

- المسار الثاني، في الشمال الغربي، يتم نقل الكبتاغون من وسط وشمال سوريا عبر جنوب شرق تركيا، إلى الموانئ على ساحل البحر الأبيض المتوسط و/أو الأسواق إما داخل تركيا أو شبه الجزيرة العربية، وتُعد ولاية هاتاي التركية، هي الولاية الأكثر استقبالاً للمواد المخدرة من سوريا، تليها ولايات غازي عنتاب وأضنة.

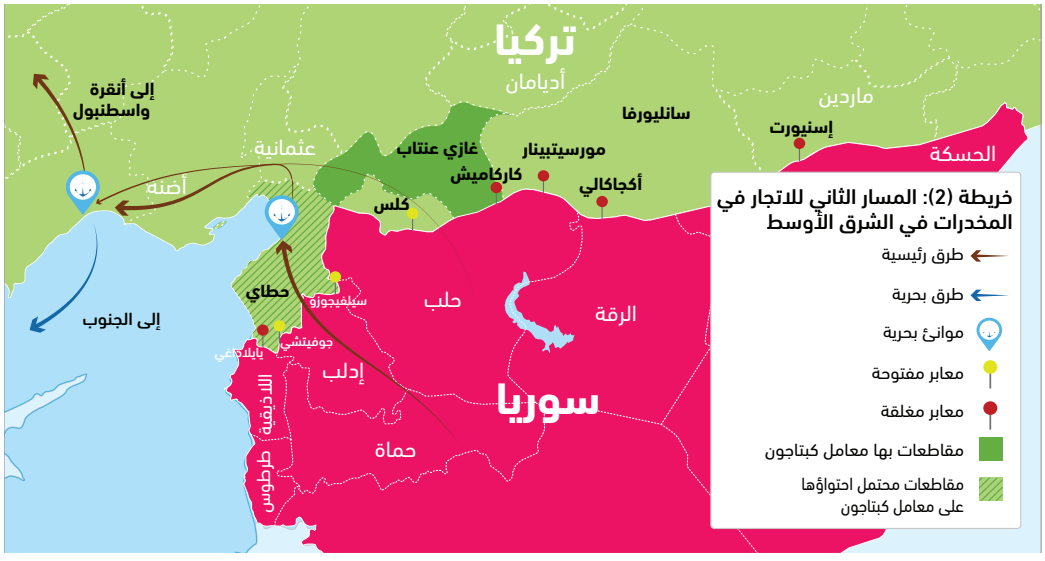

- المسار الثالث، وفيه يتم نقل بعض الكبتاغون جنوباً عبر الحدود البرية مع الأردن وخاصة عبر المناطق التي يسيطر عليها الجماعات المعارضة في جنوب سوريا.

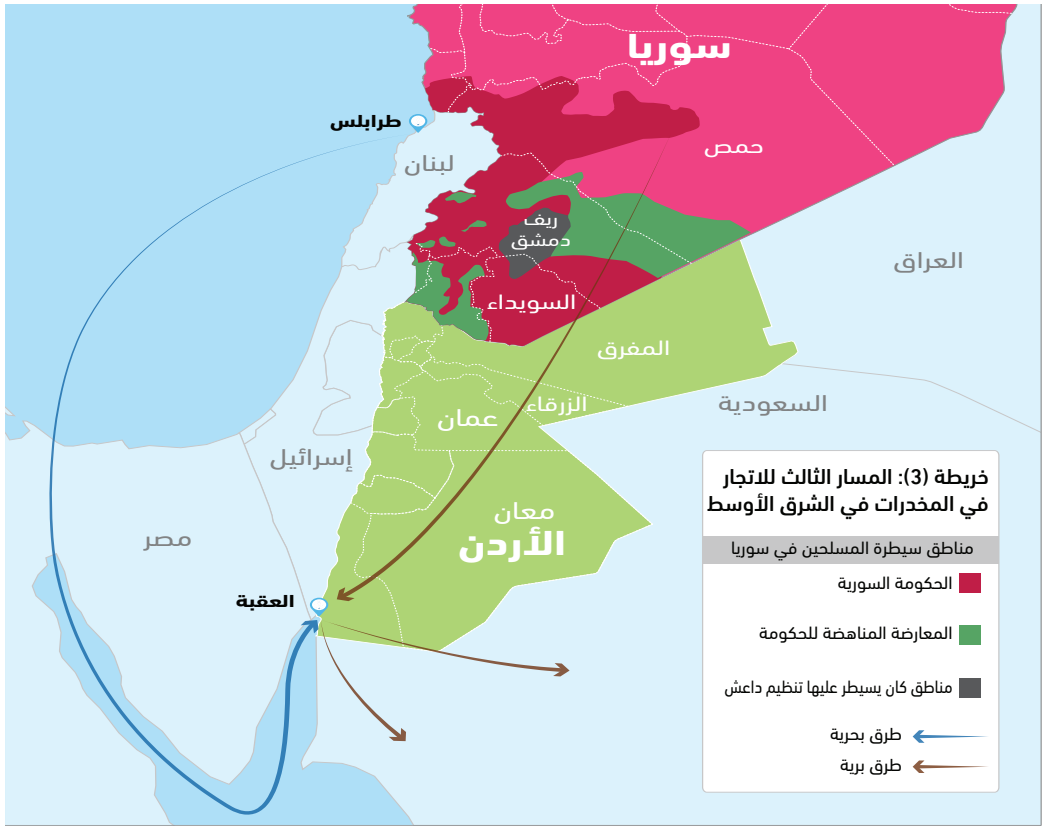

- أم ا المسار الرابع، فهو عن طريق البر إلى لبنان ومن ثم عن طريق البحر أو الجو إلى أسواق أبعد. وبينما يتم إنتاج بعض الكبتاغون في سوريا وإرساله عبر الحدود البرية إلى لبنان، فقد نقلت بعض الجهات الفاعلة إنتاج الكبتاغون من سوريا إلى لبنان بسبب الوصول السريع إلى المواد الكيميائية واعتبارات التأمين، وهو ما يشير إلى أن لبنان قد يتحول في فترة قصيرة لمصدر أساسي للمواد المخدرة وليس فقط دولة عبور.

- **خطوط الاتجار بالأسلحة:** مثلت سوريا أيضاً أهم وجهات خطوط الاتجار بالأسلحة في منطقة الشام، إذ مثل الصراع السوري المشتعل منذ عام 2011 سوقاً لا ينضب طلبه فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر، وتُعد لبنان إحدى أهم مصادر الأسلحة المصدرة إلى سوريا، وتشير تقارير مختلفة إلى كون مدينة طرابلس نقطة تجمع للأسلحة المشتراة من السوق اللبنانية أو من الخارج، ومنها يتم نقلها باتجاه نهر النهر الكبير ومنطقة وادي خالد، ثم إلى المعابر غير الشرعية الموجودة بين عرسال ورأس بعلبك.

هناك خط آخر يبدأ في محافظة الأنبار بالعراق، إلى دير الزور بشرق سوريا، كما مثلت السليمانية مصدراً آخر للأسلحة المهربة إلى سوريا وكذلك مدينة الموصل والتي تُعد نقطة إرسال واستقبال أسلحة من مدينة عفرين السورية عبر معبر ربيعة الحدودي.

هناك أيضاً خط عبر الحدود الأردنية السورية، إذ مثل معبر تل شهاب إحدى نقاط المرور الرئيسية للأسلحة التي توجهت إلى محافظة درعا في الجنوب السوري، بالإضافة إلى تدفقات أخرى عبر صحراء الحماد بين التنف والسويداء.

ب- منطقة البحر المتوسط: وتشمل الآتي:

- **خطوط الاتجار بالبشر:** تزخر منطقة المتوسط بالعصابات المتخصصة بالاتجار بالبشر، إذ تستغل هذه العصابات موجات الراغبين في اللجوء والهجرة، وتعتبرهم بضاعتها التي يقومون بتهريبها عبر المتوسط إلى أوروبا، وهناك ثلاث طرق تعبر المتوسط من جنوبه إلى شماله (أوروبا)، لا تزال تُعد الطرق الرئيسية لعبور المهاجرين[2]، وهي كالآتي:

- الطريق الأول: الطريق المركزي والذي يمر عبر ليبيا، ويُعد هذا الطريق أهم طرق عبور المهاجرين من دول وسط وغرب إفريقيا إلى أوروبا (مالطه وإيطاليا)، ويبدأ هذا الطريق من دول وسط وغرب إفريقيا؛ إذ يشمل كلاً من غامبيا والسنغال بأقصى الغرب ثم مالي وغانا والكاميرون والنيجر، إذ يجتمع كل هؤلاء بنقطة الانطلاق الأولى المتمثلة في مدينة أغاديز (Agadez) بالنيجر، ويتم نقلهم بعد ذلك عبر الطرق الداخلية إلى منطقة مادامـا (Madama) بشمال النيجر، ومنها عبر الحدود الليبية إلى مناطق القطرون ومرزق وسبها، ثم بعد ذلك يتم نقلهم إلى مناطق الساحل الغربي الليبي حيث صبراته، وزوراه، والزاوية، ومن هذه المدن وعبر مراكب صغيرة إلى الشواطئ الأوروبية، وتحديداً إلى كل من مالطا وإيطاليا.

- الطريق الثاني: طريق غرب المتوسط، وله نقطتا انطلاق نحو أوروبا الأولى من المغرب، والثانية من الجزائر، واستخدم هذا الطريق ما يقرب من 56 ألف مهاجر عام 2018 وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة[3]، ويستخدم هذا الطريق بشكل أساسي مواطنو المغرب أو الجزائر، بالإضافة إلى مواطني بعض دول غرب إفريقيا. فبالنسبة لطريق دولة المغرب ينطلق المهاجرون من طنجة عبر مضيق جبل طارق، ثم عبور السياج حول سبته ومليله ومن ثم الوجود على الأراضي الإسبانية. أما طريق الجزائر فيتجه المهاجرون منه إلى غزوات التابعة لولاية تلمسان، أو مدينة وهران، ثم من أي منهما نحو سواحل المرية بإسبانيا.

- الطريق الثالث: طريق شرق المتوسط: يضم هذا الطريق اللاجئين والمهاجرين من بعض مناطق الشرق الأوسط بالإضافة إلى بعض الدول الآسيوية وصولاً إلى باكستان والذين يمرون جميعاً عبر تركيا ومنها إلى اليونان وبلغاريا. على أن إحصائيات عام 2022 تشير إلى ارتفاع عدد المهاجرين الذي يستخدمون قبرص كنقطة دخول بمقدار ثلاثة أضعاف العدد المعتاد، بالإضافة إلى هذه الطريقة فقد تصاعدت أيضاً علميات نقل المهاجرين عبر شحنات البضائع من تركيا إلى إيطاليا خصوصاً مع ارتفاع عوائدها والتي قدرتها وكالة "فرونتكس" ما بين 2.5 و4 ملايين يورو لنقل ما بين 200 إلى 800 شخص في مرة واحدة[4]. أيضاً، فإن بعض شبكات التهريب لجأت إلى إخفاء المهاجرين في شاحنات نقل البضائع التي تمر بشكل شرعي عبر الحدود بين الدول، وهي الحالات التي رُصد أغلبها في المعابر البرية بين تركيا وبلغاريا، وصربيا والمجر.

رغم طغيان الجنسيات السورية والعراقية والباكستانية على اللاجئين والمهاجرين المستخدمين لهذا الطريق، فإن ذلك لم يمنع وجود جنسيات إفريقية وبالأخص من غرب إفريقيا، إذ يستغل هؤلاء وجود الخطوط الجوية التركية بدولهم، والانفتاح التركي على استقبال السياح، للانتقال إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا.

- **تهريب الأسلحة:** في الوقت الذي تمر فيه خطوط تهريب المهاجرين عبر المتوسط، تتركز خطوط تجارة السلاح بشكل أساسي على ضفتيه، ومن ثم يمكن الإشارة إلى منطقتين رئيسيتين للاتجار بالسلاح كما يلي:

- منطقة جنوب المتوسط: تعج هذه المنطقة بشبكات تهريب الأسلحة، والتي تضاعف نشاطها مع حالة عدم الاستقرار الأمني التي بدأت في عام 2011، بالإضافة إلى استمرار الاضطرابات في منطقة الساحل الإفريقي، ولاسيما شمال مالي.

وتُعد ليبيا أحد مصادر الأسلحة التي يتم الاتجار بها في هذه المنطقة. فمع سقوط نظام القذافي عام 2011 اتجهت المجموعات المسلحة للسطو على مخازن سلاح الجيش الليبي، والتي مثلت أهم مصادر الأسلحة خلال الأعوام الماضية؛ إذ احتوت هذه المخازن على كميات كبيرة من الأسلحة وضعاً في الاعتبار أنه منذ قرار رفع حظر استيراد

الأسلحة الذي كان مفروضاً على ليبيا، والذي صدر عام 2004، استوردت ليبيا قرابة 1.3 مليار يورو، تنوعت هذه الأسلحة بين الأسلحة الخفيفة وصولاً إلى الصواريخ أرض جو، وقذائف "آر بي جي".

اتجهت هذه الأسلحة إلى مسارين: الأول عبر الجنوب الليبي إلى دول الساحل الإفريقي وبالأخص مالي وتشاد والنيجر، والثاني عبر مدن الشرق الليبي بنغازي وطبرق باستخدام مراكب بحرية إلى مرسى مطروح بمصر، ومنها إما إلى الداخل المصري في اتجاه سيناء، أو باتجاه دول ومناطق أخرى منها قطاع غزة وسوريا.

- منطقة شمال المتوسط (أوروبا): أشارت تقارير مختلفة إلى وجود تجارة غير شرعية للأسلحة بالسوق الأوروبية تتم عبر شبكة الإنترنت السوداء (Dark Web) إذ تُعد دول البلقان المصدر الرئيسي لهذه التجارة، وتم استخدام هذه الأسلحة في عدد من العمليات الإرهابية أبرزها هجوم باريس 2012. في حين تشير بعض التقديرات إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين قطعة سلاح غير مسجلة موجودة بدول ألبانيا والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو ومقدونيا وصربيا ومونتينغرو[5].
- تهريب المخدرات: تُعد دول شمال إفريقيا وتركيا من أهم طرق مرور المواد المخدرة إلى أوروبا. ولم يقتصر الأمر على كونها طرق مرور، بل امتد أيضاً على مدار السنوات الأخيرة ليشمل نشاطاً تصنيعياً في بعض هذه الدول، ووفقاً للتقارير، فإن المغرب ومصر من أهم دول عبور المواد المخدرة إلى أوروبا، وتُعد المغرب من أكبر الدول المنتجة لمخدر "القنب"؛ ومن أهم مصادره للأسواق الأوروبية، كما يذهب جزء من الإنتاج إلى مصر وليبيا ومنهما إلى شبه الجزيرة العربية.

فيما يتعلق بليبيا، فقد استمر تدفق مخدر "الحشيش" سواء للاستهلاك الداخلي أم للتصدير للأسواق الأوروبية؛ إذ يدخل للسوق الليبية عبر المدن الساحلية، مثل: مصراته وطرابلس، قادماً من المغرب، إلى ليبيا سواء للاستهلاك الداخلي أم للتصدير إلى وجهات مختلفة منها مصر، كما يدخل أيضاً عبر الجنوب قادماً من دول الساحل الإفريقي ثم إلى المدن الرئيسية للاستهلاك أو التصدير.

أما فيما يتعلق بأنواع المخدرات الأخرى وعلى رأسها الهيروين (ويأتي من آسيا) والكوكايين (ويأتي من أمريكا الجنوبية)، فعادة ما تصل هذه الأنواع إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء أولاً، ثم منها إلى دول جنوب المتوسط، ثم بعد ذلك إلى الأسواق الأوروبية أو شبه الجزيرة العربية. وعليه، فهناك ثلاث نقاط رئيسية تُعد بمثابة نقاط توريد للهيروين والكوكايين، هي كالآتي:[6]

- **النقطة الشمالية، وتشمل دول غامبيا والسنغال وغينيا.**
- **النقطة الشرقية، وتشمل مالي وموريتانيا.**
- **النقطة الجنوبية**، وتشمل غانا وبنين ونيجيريا وتوغو.

2- إفريقيا:

لطالما اتسم الوضع الأمني والسياسي في معظم مناطق القارة الإفريقية بعدم الاستقرار والهشاشة، نتيجة واقع التطورات السياسية المتعاقبة وغياب آليات الرقابة الفعّالة بالعديد من دول القارة، والتي تُدخِل تلك الدول في حلقة من الصراعات والتجاذبات على المستوى الداخلي أو الإقليمي. كما أن تلك الحالة تؤدي بالنخب السياسية والاقتصادية إلى محاولة البناء عليها من أجل تحقيق مصالح شخصية من خلال التشبيك مع مجموعات وجهات غير مشروعة، بما في ذلك المهربين، وتجار المخدرات، والجماعات المسلحة؛ مما يفضي إلى حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، تجعل أغلب مناطق القارة أرضاً خصبة ومواتية لأنشطة شبكات الجريمة المنظمة، وهو ما تجلى في أن احتلت إفريقيا المركز الثاني في معدلات الجريمة المنظمة بعد آسيا، طبقاً لمؤشر الجريمة المنظمة العالمية 2023[7].

كما تشير بعض الدراسات والتحليلات إلى أن الجيل الحالي من جماعات الجريمة المنظمة الإفريقية يرى ضرورة التشبيك مع الجماعات الإرهابية المسلحة على حساب بناء علاقات وحواضن اجتماعية واسعة في دول القارة، إذ ترى شبكات الجريمة المنظمة الإفريقية بأن النأي عن التعامل مع الجماعات الإرهابية لم يعد واقعياً في الوقت الراهن، بل إن تكوين شبكة من الحلفاء من الجماعات الإرهابية النشطة في أنحاء القارة سيحقق لها اختراقات عديدة تسهل المرور عبر خطوطها الرئيسية في القارة.

بيد أن الجريمة المنظمة وشبكاتها في إفريقيا لها أشكال عديدة ومختلفة، إلا أنها تتشكل إلى حد كبير وفقاً لقوة الدولة وقدرتها على فرض سيطرتها على حدودها، وتبرز جماعات الجريمة المنظمة في إفريقيا من خلال الانخراط في بعض الأنشطة غير الشرعية مثل: تجارة السلاح، وعمليات التهريب، وجرائم غسل الأموال، فضلاً عن الاتجار بالبشر، وتشكل تلك الأنشطة بدورها إطاراً عاماً لشكل وديناميات خريطة الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية عبر مختلف مناطقها التي تشهد تنامياً مركباً في حدة ورقعة الاضطرابات بها؛ وعليه، يمكن تقسيم القارة الإفريقية إلى ثلاثة مناطق رئيسية تتشعب من خلالها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وذلك على النحو التالي:

أ- غرب إفريقيا ومنطقة الساحل: تحولت دول غرب إفريقيا ولاسيما الأطلسية منها إلى معبر رئيسي لتهريب المخدرات إلى أوروبا، وذلك بعدما توسعت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية في عقد اتفاقات مع بعض الأطراف المحليين كرجال الأعمال والنخب السياسية في دول غرب إفريقيا لتسهيل عمليات تهريب المخدرات في المنطقة؛ بسبب تحسن عمليات المكافحة على طول طرق التهريب التقليدية من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، فتجلت على إثر ذلك شبكتان رئيسيتان من الطرق لتهريب المخدرات؛ تمر أولاهما إما عبر السنغال، أو غينيا، أو الرأس الأخضر، أو الحدود الشمالية الغربية مع موريتانيا، وصولاً إلى النيجر ومالي ومن ثم ليبيا انتهاءً بتهريبها للأسواق الأوروبية. وفيما يتعلق بالشبكة الثانية، فتمتد على طول الساحل من غينيا بيساو إلى موريتانيا، إذ تنقل قوارب الصيد المخدرات إلى أوروبا.

وفيما يتعلق بتهريب السلاح والذخيرة، فقد عزز واقع التوترات السياسية والنزاعات المسلحة في منطقة الساحل والتي ينخرط بها العديد من الأطراف والفاعلين المسلحين المحليين والأجانب، كثافة عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة إلى دول الساحل، إما من ليبيريا، أو سيراليون، أو ليبيا. كما تزدهر شبكات تجارة السلاح بين ست مدن حدودية في منطقة الساحل، وهي: مدينة تين زاوتين جنوب الجزائر، مدينة مرزق جنوب ليبيا، مدينة مالام فاتوري شمال نيجيريا، مدينة جايا جنوب النيجر، مدينة بورجا شمال بنين، ومدينة تيرا غرب النيجر[8].

وفي سياق موازٍ، تنشط في غرب إفريقيا شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي بدأ نشاطها يأخذ منعطفاً مغايراً منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ شرعت بعض المجموعات والعصابات الإجرامية في إنشاء وكالات تختص بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من خلال طرق تهريب البشر بالمنطقة التي أصبحت في الوقت الراهن تنحصر بصورة رئيسية في نقاط المرور عبر مالي والنيجر، وخاصة مدينة أغاديز في النيجر قبل العبور إلى الطريق الأوسط نحو الجزائر، وليبيا، وكذا عبر مدينة نواذيبو التي تُعد نقطة انطلاق مباشرة للقوارب نحو شمال الأطلسي[9].

يأتي نشاط شبكات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل متقاطعاً مع انتشار الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة المضطربة، فعلى الرغم من اختلاف الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها من خلال أنشطته غير المشروعة، فإن الطرفين قد وجدا نقاط التقاء محددة تجعل من التواصل المشترك أمراً ضرورياً، ولاسيما في ضوء حجم الانفلات الأمني الواضح، وبذلك تشكل إطار من التنسيقات اللحظية المبنية على المصالح بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أجج التحديات الأمنية ذات الصلة، وقوّض المحاولات والتدابير الحكومية والعسكرية المشتركة بين دول الغرب الإفريقي ومنطقة الساحل التي تستهدف مجابهة التحديات الإرهابية والإجرامية؛ إذ أضحت تلك التدابير مرهونة ليس فقط بتفكيك شبكات الجريمة المنظمة من جانب وردع التنظيمات الإرهابية من جانب آخر، بل أصبحت مرهونة برصد وتتبع الشبكات التي برزت على إثر المصالح والتنسيقات المشتركة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

ب- منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا: تشير عدة تقارير وتحقيقات أممية إلى أن شبكات تهريب الأسلحة في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا تحركها بصورة رئيسية عمليات التهريب المستمرة من اليمن والصومال، إذ تنشط شبكات تهريب الأسلحة بين البلدين في اتجاهين رئيسيين، فمن ناحية يتم تهريب كميات من الأسلحة الإيرانية إلى الصومال ومن ثم يتم إيصالها لليمن لدعم مليشيات "الحوثي". ومن ناحية أخرى، يتم شحن الأسلحة والذخائر -التي عادةً ما تكون خفيفة- إلى الموانئ والمناطق الواقعة شمال شرق الصومال عبر خليج عدن، مثل: مدينة بندر بيلا، وميناء هوبيو، بالإضافة إلى ولاية بونتلاند التي تُعد نقطة الدخول الرئيسية للأسلحة غير المشروعة للصومال، ومن ثم تهريبها عبر الوكلاء والجماعات الإجرامية إلى دول المنطقة، وجدير بالذكر في هذا

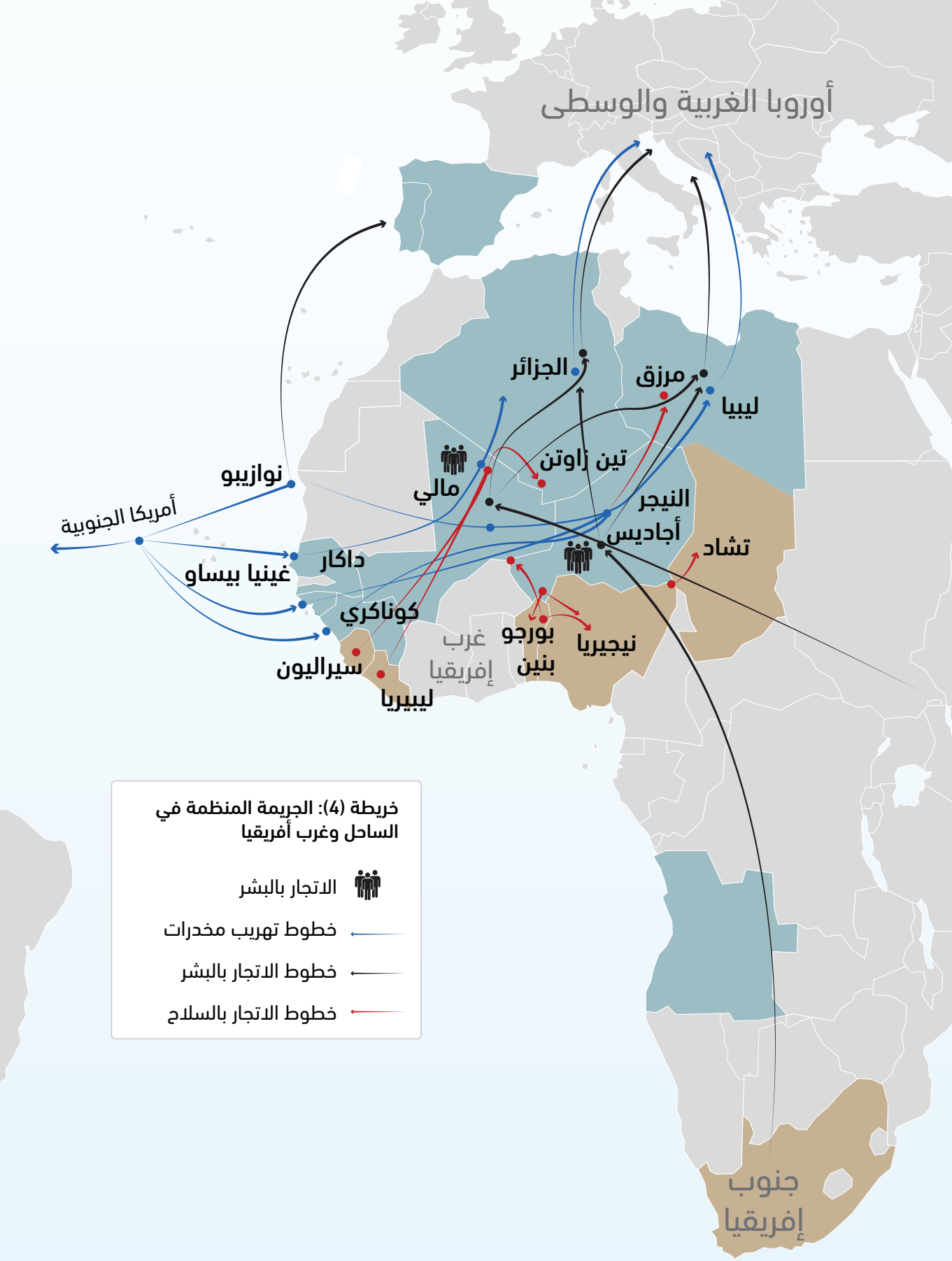
أوروبا الغربية والوسطى
الجزائر
مرزق
ليبيا
تين زاوتن
مالي
النيجر
أجاديس
تشاد
نوازيبو
أمريكا الجنوبية
داكار
غينيا بيساو
كوناكري
بورجو
بنين
نيجيريا
غرب
إفريقيا
سيراليون
ليبيريا
جنوب
إفريقيا
خريطة (4): الجريمة المنظمة في الساحل وغرب أفريقيا
الاتجار بالبشر
خطوط تهريب مخدرات
خطوط الاتجار بالبشر
خطوط الاتجار بالسلاح

الإطـار، أن شـبكات الجريمـة المنظمـة النشـطة في جيبوتـي تنخـرط في عمليـات تهريـب الأسـلحة مـن اليمـن إلى الصومـال[10].

كمـا تُعـرف المنطقـة بكثـرة المنظمـات والـوكالات الإجراميـة المنخرطـة في جرائـم التهريـب والاتجـار بالـبشر، والتـي تسـتغل رغبـة قطاعـات واسـعة مـن مواطنـي تلـك المنطقـة في الهـروب مـن واقـع النزاعـات المسـلحة والتدهـور الاقتصـادي المسـتمر. فنجـد تفاقـم جرائـم الاتجـار بالـبشر لأغـراض التهريـب، والعمـل بالسـخرة، والاسـتغلال الجـنسي، وبيـع الأعضـاء في القـرن الإفريقـي وشرق القـارة. وفي إطـار تهريـب الـبشر، تعتمـد شـبكات الجريمـة المنظمـة على الصومـال وإثيوبيـا وإريتريـا كنقطـة انـطلاق لعمليـات التهريـب مـروراً بالسـودان، ثـم إلى الصحـراء الليبيـة حتـى السـواحل الليبيـة.

أمـا بالنظـر لتهريـب المخـدرات، فتعمـل شـبكات التهريـب في شرق إفريقيـا على تنويـع مناطق اسـتقبال شـحنات المخـدرات المهربـة مـن أفغانسـتان عبر إيـران واليمـن، مـروراً بالمحيـط الهنـدي ثـم جزيرتـي سيشـل وموريشـيوس، أو الصومـال وتنزانيـا وكينيـا، فيتجـه بعـد ذلـك مسـار التهريـب إمـا إلى الأسـواق الإفريقيـة في جنـوب إفريقيـا ونيجيريـا، أو عبر السـودان وتشـاد ليصـل إلى ليبيـا وبعدهـا للأسـواق الأوروبيـة[11].

وتسـعى شـبكات الجريمـة المنظمـة في القـرن الإفريقـي وشرق القـارة إلى الاطلاع بـدور مبـاشر وغير مبـاشر في الجوانـب السياسـية والإداريـة بـدول المنطقـة، وهـو مـا يأتـي في إطـار رغبـة تلـك الشـبكات في تقويـض اسـتقرار دول المنطقـة وتعزيـز حالـة الهشاشـة الأمنيـة بهـا، والتـي تسـهل بطبيعـة الحـال مـن نشـاطها الإجرامـي؛ إذ تسـعى في ذلـك الإطـار إلى اختراق الأجهـزة الإداريـة والماليـة بتلـك الـدول مـن خلال عنـاصر متواطئـة وفاسـدة، بالإضافـة إلى الانخـراط في العمليـات الانتخابيـة مـن خلال ترهيـب الناخـبين ودعـم الحـملات الانتخابيـة لسياسـيين بعينهـم مـن منطلـق سـوابق الفسـاد لديهـم.

ج - الجنـوب الإفريقـي: تُعـد جغرافيـة الجنـوب الإفريقـي أحـد العوامـل الرئيسـية التـي سـاعدت على بـروز شـبكات الجريمـة المنظمـة الناشـطة في تهريـب المخـدرات عبر دول المنطقـة؛ وبتواطـؤ مـن بعـض النخـب السياسـية ورجـال الأعمـال في تلـك الـدول، نجـد أن شـبكات تهريـب المخـدرات أصبحـت أكثـر تعقيـداً بالمنطقـة، إذ يبرز ميناء ديربـان في جنـوب إفريقيـا، وميناءي بيميـا ومابوتـو في موزمبيـق، وميناء والفيـس بـاي في ناميبيـا، بالإضافـة إلى ميناء لوانـدا في أنغـولا كأبـرز الموانـئ في جنـوب القـارة اسـتقبالاً لشـحنات المخـدرات المهربـة مـن أمريـكا اللاتينيـة أو المحيـط الهنـدي، ويتـم توزيـع تلـك الشـحنات المهربـة بشـكل رئـيسي على الأسـواق المحليـة بجنـوب القـارة، أو الأسـواق الأوروبيـة، أو أسـتراليـا. وفي سـياق متصـل، تبرز زيمبابـوي كدولـة عبـور داخلي مهمـة للمخـدرات التـي تتـم تهريبهـا مـن تنزانيـا وموزمبيـق، وصـولاً إلى أسـواق غـرب إفريقيـا والجنـوب الإفريقـي.

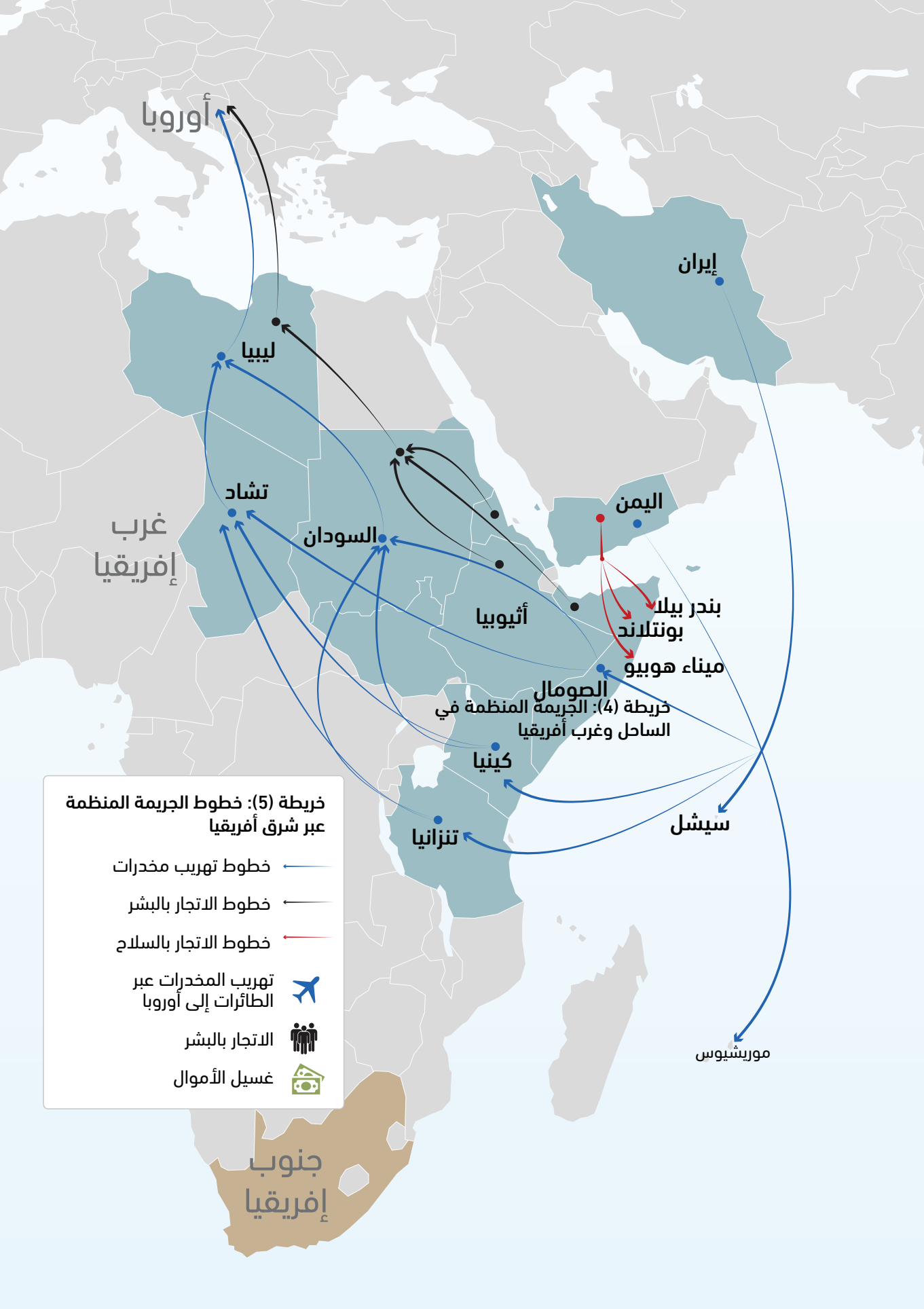
أوروبا
إيران
ليبيا
تشاد
غرب إفريقيا
السودان
اليمن
أثيوبيا
بندر بيلا
بونتلاند
ميناء هوبيو
الصومال
كينيا
تنزانيا
سيشل
موريشيوس
جنوب إفريقيا
خريطة (4): الجريمة المنظمة في الساحل وغرب أفريقيا
خريطة (5): خطوط الجريمة المنظمة عبر شرق أفريقيا
خطوط تهريب مخدرات
خطوط الاتجار بالبشر
خطوط الاتجار بالسلاح
تهريب المخدرات عبر الطائرات إلى أوروبا
الاتجار بالبشر
غسيل الأموال

كما يُعد الاتجار بالبشر من أبرز الأنشطة التي تنخرط بها جماعات الجريمة المنظمة في الجنوب الإفريقي، ولاسيما في ناميبيا، وبوتسوانا، وموزمبيق، وجنوب إفريقيا، وتُعد الأخيرة مركزاً نشطاً فيما يتعلق بعمليات التهريب والاتجار بالبشر من خلال شبكات الجريمة المنظمة التي تقود عمليات التهريب من دول القارة مثل: السنغال، وكينيا، وإثيوبيا، والسودان، والكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، إلى جنوب إفريقيا، وتقوم الشبكات المتعاونة داخل جنوب إفريقيا باستغلال الأفراد المهربين في أنشطة غير قانونية داخل جنوب إفريقيا، أو تهريبهم إلى وجهات أخرى في جنوب شرق آسيا أو أوروبا[12].

وتحظى شبكات الجريمة المنظمة بقدر معتبر من التأثير في المسؤولين الحكوميين في مجتمعات ودول الجنوب الإفريقي، من خلال حجم الفرص غير المشروعة والمربحة التي توفرها تلك الشبكات للنخب السياسية والاقتصادية هناك، حتى أضحت تلك النخب منخرطة بصورة أو بأخرى في الأنشطة الإجرامية وتسعى بشكل أساسي إلى تحقيق مصالحها الذاتية من خلالها بدلاً من تحقيق مصالح دول المنطقة وأقاليمها. وفي ذلك السياق، لا يمكن الحسم بأن إشكالية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية من جانب، وشبكات الجريمة المنظمة من جانب آخر تقتصر فقط على الدول الي تُعد "هشة" وتشهد صراعات وانقسامات مجتمعية في الجنوب الإفريقي، ذلك أن بعض الدول المتقدمة نسبياً في المنطقة وعلى رأسها جنوب إفريقيا تُعد بمثابة مراكز أساسية لشبكات الجريمة المنظمة، على الرغم من كونها تتمتع بموارد معقولة لمكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال؛ وهو ما أبرز معضلة فساد الهياكل والقطاعات العامة والخاصة بدول المنطقة، والتي أضحت تضم عناصر من شبكات الجريمة المنظمة بُغية تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة للطرفين[13].

3- العالم السوفيتي السابق:

أفضى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى بروز موجة جديدة من مجموعات وأنشطة الجريمة المنظمة والتي تدفقت عبر حدود روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي لتأخذ طبيعة مغايرة شديدة التعقيد، حتى أضحت عابرة للحدود الوطنية ولها شبكة مركبة ومتداخلة تنشط في العديد من دول العالم، ولاسيما الأوروبية بسبب قربها الجغرافي من روسيا، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن شركات وجماعات الجريمة المنظمة الروسية تنخرط بصورة أساسية في تهريب كميات هائلة من المواد المخدرة إلى بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى جرائم الاتجار بالبشر، وجرائم غسل الأموال المتشعبة؛ وذلك من خلال الاعتماد على حواضنها المتأصلة في بعض الدول الأوروبية، فضلاً عن علاقاتها مع بعض الشركات غير القانونية والعصابات في أوروبا.

وقد أسهم اتجاه خصخصة ممتلكات الدولة الذي بدأ في روسيا منذ عام 1992، عندما بدأ بيع الممتلكات العامة لمستثمرين من القطاع الخاص، في توسيع وترسيخ سيطرة شركات وجماعات الجريمة المنظمة الروسية على العديد من الأصول الاقتصادية في الدولة، مما منحها قوة اقتصادية وسياسية هائلة مكنتها من إضفاء جانب شرعي على معاملاتها، والتعامل على المستويات الرسمية داخل روسيا وخارجها؛ وهو ما تجلى

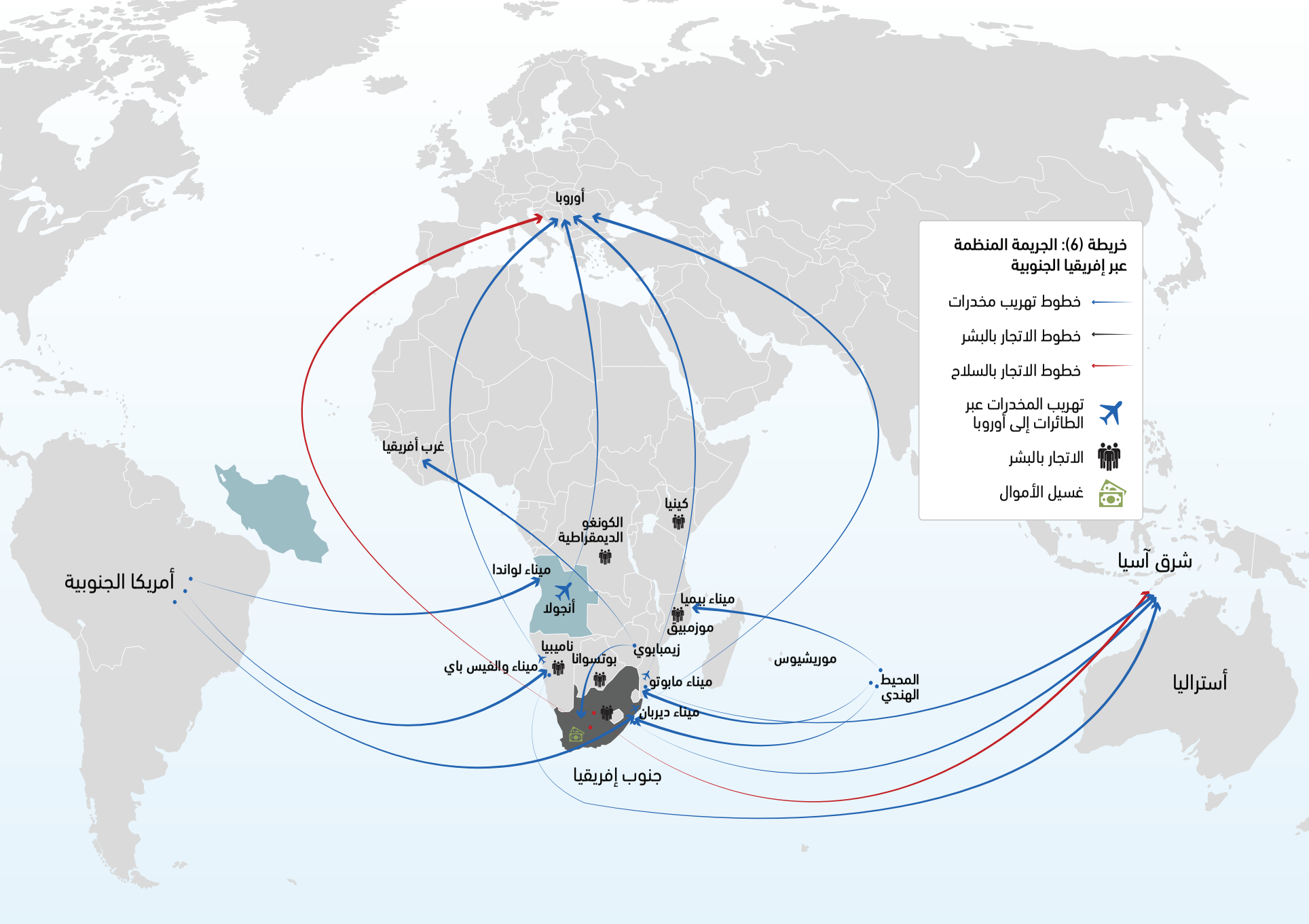
خريطة (6): الجريمة المنظمة عبر إفريقيا الجنوبية
خطوط تهريب مخدرات
خطوط الاتجار بالبشر
خطوط الاتجار بالسلاح
تهريب المخدرات عبر الطائرات إلى أوروبا
الاتجار بالبشر
غسيل الأموال
أوروبا
غرب أفريقيا
كينيا
الكونغو الديمقراطية
ميناء لواندا
أنجولا
أمريكا الجنوبية
ميناء بيميا
موزمبيق
زيمبابوي
ناميبيا
بوتسوانا
ميناء والفيس باي
موريشيوس
ميناء مابوتو
المحيط الهندي
ميناء ديربان
جنوب إفريقيا
شرق آسيا
أستراليا

في شراء تلك الجماعات للعقارات، والحصول على حصص مسيطرة في البنوك والمؤسسات المالية في روسيا أو خارجها[14].

وفي ضوء ما سبق، يمكن الإشارة لأبرز ملامح شبكة الجريمة المنظمة الروسية وفقاً للمحددات التالية:

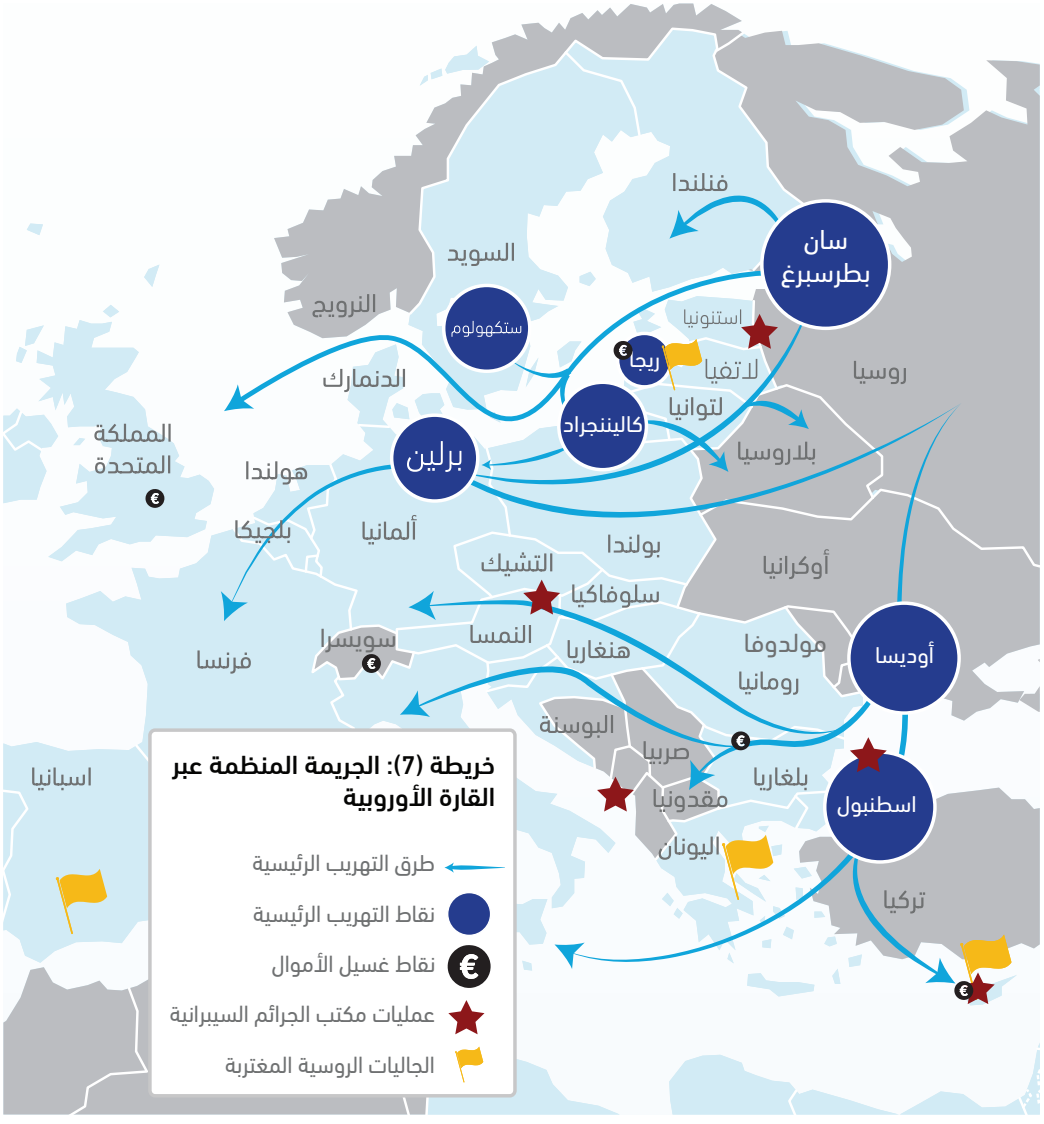

- **العصابات الروسية:** ساعدت التقلبات السياسية ومبيعات الأسلحة في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على ظهور بعض العصابات الروسية وتوسع البعض الآخر، فضلاً عن اندماج العديد من المسؤولين الحكوميين والسياسيين في عصابات الجريمة المنظمة الموجودة داخل روسيا أو في البلاد التي كانت تشكل

الاتحاد السوفيتي سابقاً، مثل: العصابات الشيشانية، والمافيا الجورجية، وعصابة "سولنتسيفسكايا" الروسية، وتنخرط مثل تلك العصابات في العديد من الجرائم أبرزها الاغتيالات السياسية، والاتجار بالمخدرات، وتجارة السلاح، والاختطاف.

- **جرائم غسيل الأموال:** لدى الجريمة المنظمة الروسية شبكة معقدة ومتعددة الأطراف من الشركات العقارية والمالية، بالإضافة إلى مجموعات من رجال الأعمال أصحاب الشركات متعددة الجنسيات، والذين ينخرطون بدورهم في جرائم غسل الأموال عبر شركاتهم التي تحظى بطابع رسمي وشرعي داخل المجتمعات الأوروبية.

- **خطوط التهريب عبر أوروبا:** تعتمد مجموعات الجريمة المنظمة الروسية على بعض الشركات والأشخاص المتعاونين من أجل تسهيل عمليات التهريب من المدن والموانئ الروسية باتجاه الدول الأوروبية، وتتضمن تلك العمليات (تهريب المخدرات، وتهريب البضائع المحذورة، وتهريب المهاجرين واللاجئين)، وفي ذلك الإطار تجدر الإشارة إلى أنه منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت تركيا، وبيلاروسيا، والموانئ المطلة على بحر البلطيق، إحدى أبرز البوابات التي تستغلها مجموعات الجريمة المنظمة الروسية للعبور نحو أوروبا[15].

- **مجموعات الجريمة المنظمة الروسية الأوكرانية:** أدى استمرار الحرب الروسية الأوكرانية منذ عام 2022 إلى التأثير في عمليات تهريب المخدرات والأسلحة والبشر التي برزت عبر الحدود بين البلدين منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي كانت على إثرها عمليات التهريب بين مجموعات الجريمة المنظمة بالبلدين إحدى أبرز المنظومات الإجرامية في أوروبا بالكامل؛ وعلى الرغم من عدم الانفصال الكامل حتى الآن بين العصابات الفاعلة على الحدود المشتركة، فإن التقديرات المحلية تشير إلى حدوث تراجع ملحوظ في حجم عمليات التهريب على طول الخط الحدودي بين البلدين[16].

- **الجرائم السيبرانية:** تنخرط بعض مجموعات الجريمة المنظمة الروسية في الجرائم السيبرانية المتعلقة بالقرصنة، وسرقة الهوية، والاحتيال عبر الإنترنت، واختراق الأنظمة الأمنية، وذلك من خلال عدد من المخترقين والمتخصصين الذين ينتمون إلى شبكة عصابات الجرائم الإلكترونية الروسية، وقد تجلّى دور تلك المجموعات في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، إذ كثفت من هجماتها السيبرانية التي استهدفت البنية التحتية الحيوية لدى بعض الدول الأوروبية مثل: إنجلترا، وألمانيا، وفرنسا، بما يشمل قطاعات الطاقة، والمطارات، والمستشفيات، والأنظمة الأمنية لديها؛ وهو ما أرجعته بعض التقديرات إلى موقف تلك الدول الداعم لأوكرانيا[17].

تجزم عدة تقديرات متعلقة بوضع شبكات الجريمة المنظمة الروسية بأن الأجهزة الأمنية الروسية تعتمد في بعض الأحيان على الشركات الأمنية الروسية في تنفيذ بعض العمليات التي تأخذ طابعاً غير شرعي، بحيث يتم توظيف نشاط تلك الشركات بما يخدم مصالح موسكو الاستراتيجية والأمنية، من خلال الانخراط في عمليات التهريب، والعنف،

والاتجار غير المشروع في بعض الدول في أوروبا وخارجها، الأمر الذي عزز طرح وجود علاقة بين شبكات الجريمة المنظمة الروسية والكرملين[18].

وفي سياق آخر، تشير بعض المعلومات الواردة إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية قد دفعتها إلى الاعتماد في بعض الأحيان على شبكات الجريمة المنظمة الروسية من خلال خطوط تهريب المنتجات الأوروبية إلى روسيا عبر الوسائل غير المشروعة، وهو ما نتج عنه تصاعد في نشاط شبكات الجريمة المنظمة الروسية على مدار العامين الماضيين؛ مما أبرز إطاراً جديداً لجهود التعاون الأمنية في أوروبا، إذ سعت الوكالات القانونية والأمنية الأوروبية مثل: "المنصة الأوروبية متعددة التخصصات ضد التهديدات الإجرامية"، و"اليوروبول، و"فرونتكس" إلى تعزيز أطر التعاون والتنسيق مع كل من أوكرانيا ومولدوفا على وجه التحديد، من أجل مجابهة نشاط تلك الشبكات[19].

4- آسيا:

تاريخياً، لم تكن الجريمة المنظمة الآسيوية ذات طابع دولي عابر للحدود؛ إذ كانت تدور حول العصابات والجماعات المحلية، ولكن، ومع تطورات العولمة والتغيرات الاقتصادية والسياسية منذ منتصف القرن العشرين في الصين وقارة آسيا والمحيط الهادئ، تجلّت الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية كإحدى أبرز السمات المتعلقة بالأوضاع الأمنية في تلك المنطقة.

وتتميز شبكات الجريمة المنظمة الآسيوية باللامركزية، إذ إن الجريمة المنظمة الآسيوية عبارة عن شبكة مرتبطة ببعضها بعضاً، وتستهدف تحقيق الأهداف الفردية والجماعية للمجموعات الفاعلة دون تسلسل هرمي واضح يحكمها.

وتتضح خريطة الجريمة المنظمة في آسيا وفقاً للنقاط التالية:

أ- عصابات المافيا في شرق آسيا: توجد في شرق آسيا مجموعات من عصابات المافيا التاريخية، والتي ترتكز أنشطتها داخل حدود الدولة مع دور محدود لكنه متنامٍ فيما يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة، ولعل من أبرز تلك المجموعات، المافيا الكورية، ومافيا "الياكوزا" اليابانية، واللتان ترتبطان بعلاقات وثيقة، إذ إن العديد من عناصر مافيا "الياكوزا" الحاليين هم من أصل كوري؛ كما تميل مافيا "الياكوزا" اليابانية في السنوات الأخيرة لأداء دور أكثر تأثيراً في ديناميكيات الاتجار بالمخدرات إقليمياً. وعلى جانب آخر، تأتي عصابات "الثالوث" الصيني على رأس الجريمة المنظمة في جنوب شرق آسيا؛ لما لها من أساس وحواضن في المناطق الاستعمارية البريطانية السابقة في هونغ كونغ وماكاو[20].

ب- ميانمار كمركز لإنتاج المخدرات والاتجار بها: برزت ميانمار باعتبارها موقعاً مفضلاً لدى جماعات الجريمة المنظمة في شرق آسيا، إذ يتم تنفيذ الأنشطة الإجرامية من ميانمار

في الغالب من قبل مجموعات الجريمة المنظمة الصينية، والتي تعمل بدعم وتعاون من المنظمات العرقية المسلحة المنخرطة في الحرب الأهلية في ميانمار، وفي ذلك الإطار تشكل الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا مركزاً لإنتاج وتصنيع الهيروين ومادة الميثامفيتامين المخدرة، ومن ثم توزيعه عبر جنوب شرق آسيا إلى دول مثل: لاوس وفيتنام، وصولاً إلى أستراليا وأوروبا[21].

ج- مراكز غسل الأموال: تُعد هونغ كونغ وماكاو عاصمتين بارزتين للجريمة المنظمة في آسيا، يتجلى ذلك في كونهما أحد أهم مقاصد غسل الأموال على مستوى العالم، حتى إن ماكاو تُعد عاصمة لغسل الأموال في العالم، وذلك استناداً لبعض التقديرات التي تشير إلى أن نحو 70% من عمليات غسل الأموال في العالم تتم في ماكاو؛ بسبب سياسات المقامرة والكازينوهات بها[22].

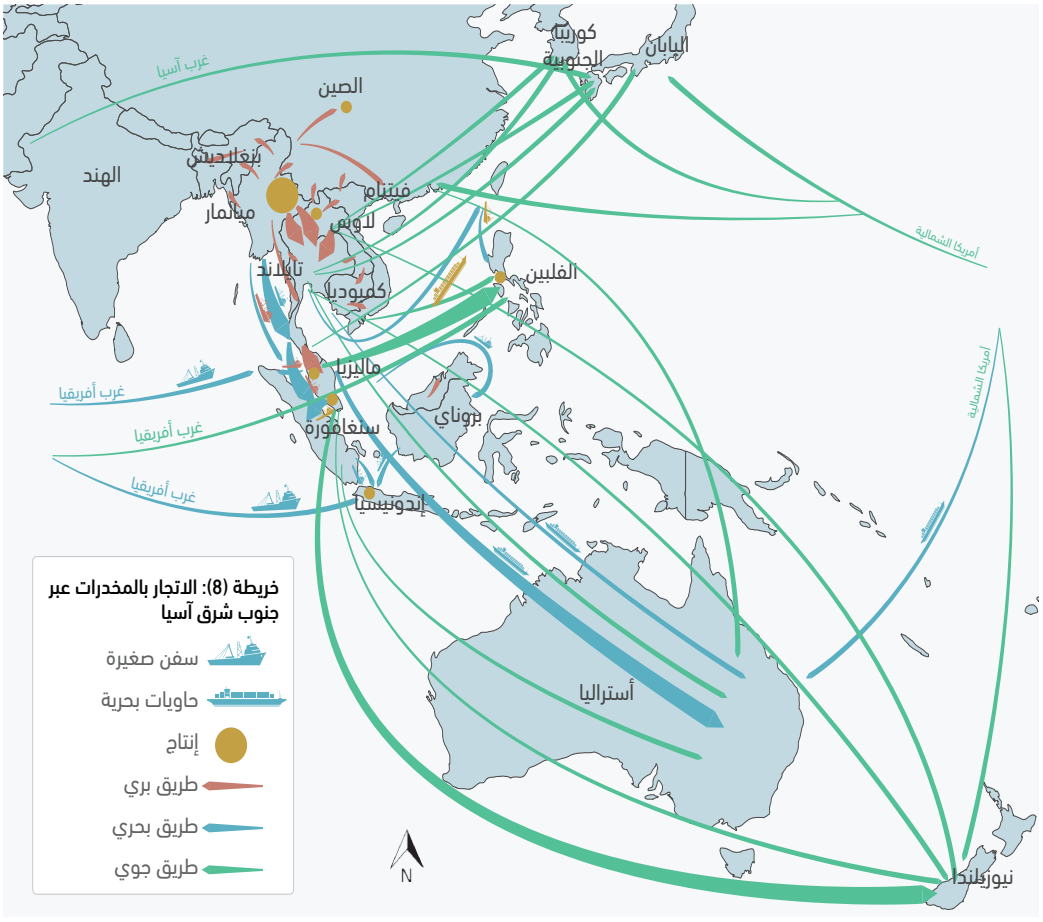

د- عمليات تهريب المخدرات: يُعد "المثلث الذهبي" -منطقة التقاء حدود تايلاند ولاوس وميانمار- من أبرز المناطق على مستوى العالم في إنتاج المواد الأفيونية، ولاسيما في ضوء تمتع الحكومات الوطنية بالدول الثلاث بقدر ضئيل من السيطرة الأمنية على المنطقة.

فنجد أن مجموعات الجريمة المنظمة في ذلك المثلث تعمد إلى تهريب شحنات المواد المخدرة عبر لاوس وشمال تايلاند، أو وسط ميانمار إلى بحر أندامان[23].

وفي ذلك السياق، أشار التقرير السنوي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في يونيو 2023، إلى أن الجريمة المنظمة في آسيا قد كثفت من استخدامها للبحر من أجل الالتفاف على المراقبة المشددة وتوسيع شبكتها لبيع المخدرات الاصطناعية التي باتت أكثر تنوعاً، ولاسيما وأن مخدر الميثامفيتامين –الذي يتم إنتاجه في ميانمار– أصبح المخدر الرئيسي في المنطقة.

بشكل عام، تتجلى إشكالية معقدة بالنظر لنشاط شبكات الجريمة المنظمة الآسيوية، تتعلق في المقام الأول بحقيقة أن مسار تعزيز مبادرات التكامل الاقتصادي، ومشروعات التوسع في شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمناطق الاقتصادية في المنطقة – والذي تستهدف الدول الآسيوية تعزيز اتباعه خلال السنوات الأخيرة– من المفترض أن يسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار لمواجهة تحدي الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي بصورة أكثر شمولية وتأثيراً في كافة المستويات، إلا أنه في الحالة الآسيوية نجد أن ذلك المسار وما يشمله من جوانب للتنمية والتجارة قد عزز نشاط شبكات الجريمة المنظمة، إذ استغلت تلك الجماعات، شبكات الطرق والبنية التحتية التي يتم تطويرها في إطار بعض المشروعات –مبادرة الحزام والطريق على سبيل المثال– حتى تكون هي ذاتها وسيلة ومساراً رئيسياً للأنشطة غير المشروعة؛ وهو ما يمكن ترجيحه بصفة رئيسية للاعتبارات الأمنية في أغلب دول القارة والتي تفتقر إلى التدريب المناسب والمتطور، عطفاً على غياب أطر التعاون الأمني الإقليمي اللازمة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

5- أمريكا اللاتينية:

- **الاتجار بالمخدرات:** تعتمد عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك كارتل سينالوا في المكسيك وكارتل ميديلين في كولومبيا، على شبكة من نقاط التصدير والعبور لتهريب المخدرات إلى الأسواق الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم.

  وتعمل المكسيك كنقطة عبور أساسية للكوكايين والهيروين والميثامفيتامين المتجهة إلى الولايات المتحدة، إذ تعمل المعابر الحدودية الرئيسية مثل: تيخوانا، وثيوداد خواريز، ونويفو لاريدو على تسهيل تدفق المخدرات إلى البلاد. وتستخدم العصابات الكولومبية الموانئ الواقعة على الساحل الكاريبي، بما في ذلك قرطاجنة وسانتا مارتا، لشحن الكوكايين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية عبر الطرق البحرية. وفي أمريكا الوسطى، تعمل دول مثل: هندوراس وغواتيمالا كمراكز عبور رئيسية لشحنات المخدرات المتجهة شمالاً.

- **الاتجار بالأسلحة:** يشمل الاتجار بالأسلحة النارية من جانب منظمات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية نقاط تصدير وعبور استراتيجية داخل المنطقة وخارجها.

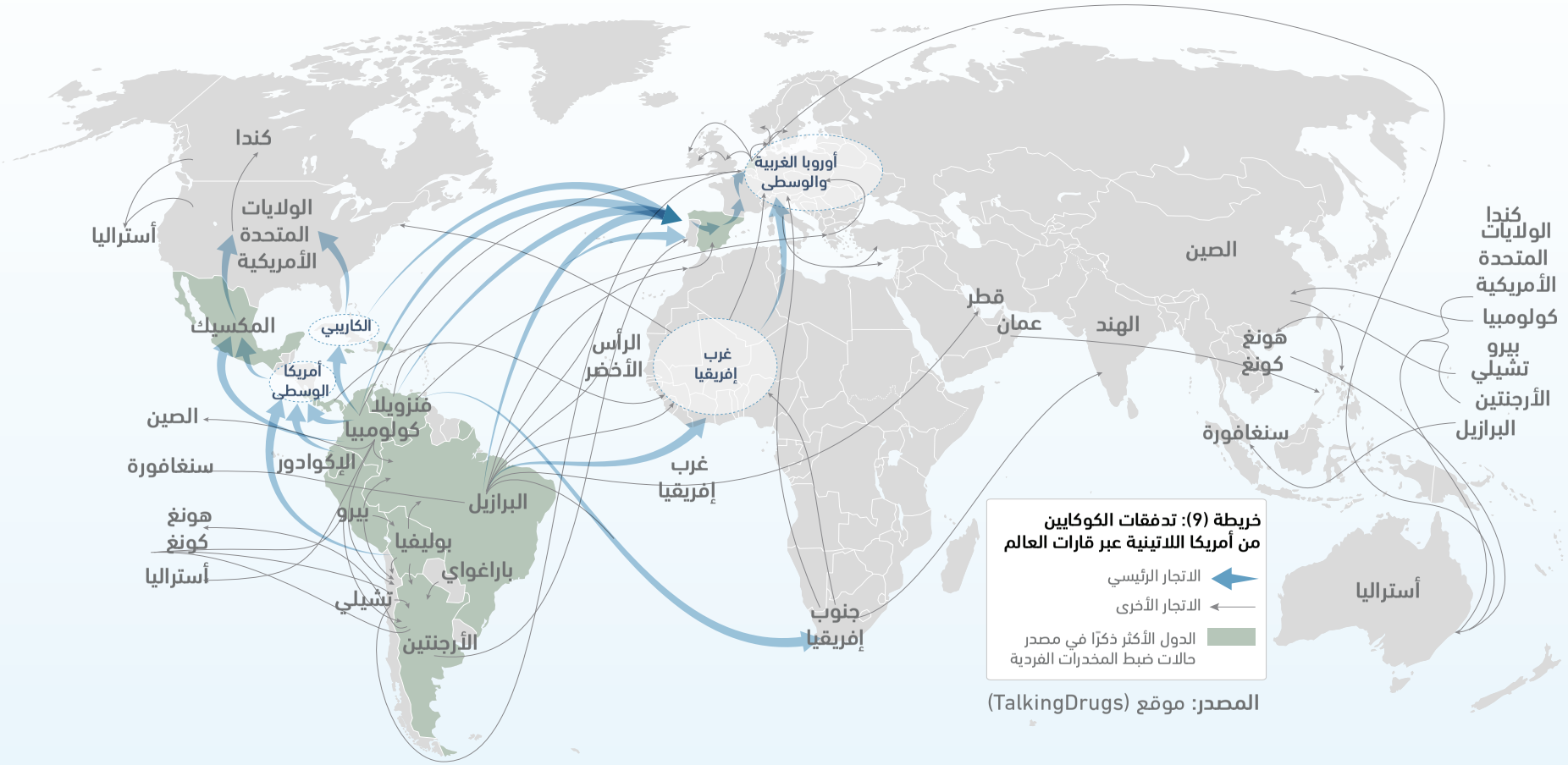

المصدر: موقع (TalkingDrugs)

وتُعد المكسيك، التي تعاني من العنف المرتبط بالمخدرات، وجهة مهمة للأسلحة النارية غير القانونية التي يتم تهريبها من الولايات المتحدة، وتُعد المدن الحدودية مثل: سيوداد خواريز وتيخوانا نقاط دخول رئيسية للأسلحة المهربة عبر الحدود. وفي أمريكا الجنوبية، تبرز البرازيل كنقطة عبور رئيسية لتهريب الأسلحة، إذ تدخل الأسلحة إلى البلاد من باراغواي وبوليفيا المجاورتين، وتشتهر منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي بدورها في تجارة الأسلحة غير المشروعة، وتزويد المنظمات الإجرامية في جميع أنحاء القارة بالأسلحة.

- **نقاط التصدير والعبور للاتجار بالبشر:** تستغل منظمات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية نقاط التصدير والعبور الاستراتيجية لتسهيل الاتجار بالبشر لمختلف أشكال الاستغلال، وتُعد البرازيل، بحدودها الواسعة ونقاط دخولها التي يسهل اختراقها، بمثابة بلد عبور رئيسي لطرق الاتجار بالبشر داخل المنطقة، وتشتهر منطقة الحدود الثلاثية بين البرازيل وباراغواي والأرجنتين بدورها في الاتجار بالبشر، إذ يتم تهريب الضحايا عبر شبكات سرية إلى وجهات في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، وتُستخدم الموانئ البحرية والمطارات الرئيسية في المنطقة، مثل: ميناء سانتوس في البرازيل ومطار خورخي شافيز الدولي في ليما، بيرو، لنقل الأفراد المتاجر بهم.

ثانياً: تقييم معدلات الجريمة المنظمة

يُعد تقرير الجريمة المنظمة الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة أحد أهم التقارير التي تقيم اتجاهات الجريمة المنظمة عالمياً، ويشير إصدار 2023 إلى عدد من الظواهر، إذ يرصد استمرار ظاهرة تورط بعض الدول والنخب السياسية في أنشطة الجريمة المنظمة، كما يشير إلى تراجع مساحة منظمات المجتمع المدني في رصد ومكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى استغلال عصابات الجريمة المنظمة للنزاعات المختلفة لزيادة أنشطتها، وتراجع قدرات الدول المختلفة على مواجهة أنشطة إجرامية بعينها أهمها أنشطة التمويل غير الشرعي، والجرائم السيبرانية.

وفقاً للتقرير، فإن 83% من سكان العالم يعيشون في مناطق تشهد معدلات جريمة مرتفعة، وذلك مقارنة بـ 79% بتقرير عام 2021، أي أن هناك زيادة عامة في الأنشطة الإجرامية بالعالم، كما وصل معدل الجريمة بشكل عام إلى 5.10 (وذلك على مقياس من عشر درجات)، وبرزت عدة أنواع من الجرائم التي قادت الزيادة العامة للمؤشر؛ إذ زاد مؤشر بعض الجرائم منها الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، كما أسهمت أنواع جديدة نسبياً في الزيادة، أهمها الجرائم المالية.

مكافحة الاتجار بالمخدرات في المكسيك

فيما يتعلق بطبيعة الفاعلين، فيشير التقرير إلى أن الفاعلين المدعومين من دول احتلوا المركز الأول في الأنشطة الإجرامية، متفوقين بذلك على العصابات والشبكات الإجرامية وعصابات المافيا، وهو ما يشير إلى اتساع توظيف الجريمة المنظمة لتحقيق أهداف سياسية، كما أشار التقرير إلى دور متصاعد للقطاع الخاص في أنشطة الجريمة المنظمة، وهي ظاهرة حديثة نسبياً، إذ اعتاد القطاع الخاص أن يكون ضحية للأعمال الإجرامية، إلا أنه مؤخراً تحول إلى فاعل عبر عدة أنشطة منها المساهمة في أنشطة غسل الأموال، وإنشاء شبكات متخصصة في التهرب الضريبي، بالإضافة إلى وجود شبكات مرتبطة بتهريب السلع والتهريب الجمركي.

جغرافياً، وبخلاف الانطباع السائد أن أمريكا اللاتينية تعج بشبكات الجريمة المنظمة، جاءت قارة آسيا بالمركز الأول من حيث الأنشطة الإجرامية، تلتها قارة إفريقيا، ثم الأمريكيتين، وشملت قائمة الدول الأكبر من حيث معدلات النشاط الإجرامي دولتين من الشرق الأوسط (لبنان والعراق)، وكذلك ثلاث دول من إفريقيا جنوب الصحراء (الكونغو والنيجر وجنوب إفريقيا) وتوزعت بقية الدول بين آسيا (ميانمار والتي احتلت المركز الأول وأفغانستان) وأمريكا اللاتينية (كولومبيا والمكسيك وباراغواي في المراكز من الثاني إلى الرابع على التوالي).

أمـا فيمـا يتعلـق بقـدرات الـدول على مواجهـة أنشـطة الجريمـة المنظمـة (Resilience)، فقـد احتلـت الـدول الأوروبيـة –وبالأخـص إسـكندنافيا– المراكـز الأولى مـن حيـث القـدرة على مواجهـة هـذ النـوع مـن الأنشـطة؛ إذ توجـد ثمانـي دول أوروبيـة ضمـن الـعشر دول الأوائـل الأكثـر قـدرة على مواجهـة هـذا النـوع مـن الأنشـطة (تحتـل فنلنـدا المركـز الأول)، على الجانـب الآخـر توجـد ثلاث دول مـن الشرق الأوسـط (ليبيـا واليمـن وسـوريا) ضمـن الـعشر دول الأقـل قـدرة على مواجهـة هـذه الأنشـطة، وثلاث دول مـن دول إفريقيـا جنـوب الصحـراء (إفريقيـا الوسـطى وجنـوب السـودان والصومـال)، في حين تصـدرت أفغانسـتان قائمـة الـدول الأقـل قـدرة على مواجهـة الجريمـة المنظمـة عالميـاً، ويـشير هـذا التصنيـف بشـكل واضـح إلى علاقـة ارتباطيـة بين وجـود صراعـات مسـلحة وضعـف مقـدرات الدولـة على مواجهـة أنشـطة الجريمـة المنظمـة.

ثالثاً: تقييم الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة

إن تزايـد نشـاط جماعـات الجريمـة المنظمـة حتـى أصبحـت تعمـل في إطـار جملـة مـن الشـبكات المعقـدة والمركبـة التـي يمتـد نطاقهـا إلى شـتى أنحـاء العالـم، قـد أوجـب ضرورة تضافـر التعـاون والجهـود المشتركـة بين الـدول على الصعيديـن الـدولي والإقليمـي، ولاسـيما وأن الجهـود المحليـة للدولـة لـم تعـد كافيـة للتصـدي لتلـك الشـبكات التـي فرضـت الجريمـة المنظمـة العابـرة للحـدود كإحـدى الآفـات الأمنيـة الرئيسـية في العالـم؛ ونتيجـة لذلـك، فقـد امتـد التعـاون ليشـمل العديـد مـن المنظمـات الدوليـة والإقليميـة التـي اسـتهدفت تبنـي بعـض الاستراتيجيـات والبرامـج للحـد مـن نشـاط شـبكات الجريمـة المنظمـة والحيلولـة دون توسـع تلـك الشـبكات ومجالاتهـا، وعليـه، يمكـن الإشـارة إلى المسـارات التـي تتبعهـا الـدول والمنظمات في سـياق مكافحـة الجريمـة المنظمـة وفقـاً لثلاثـة اتجاهـات رئيسـية كالآتـي:

1- الاتجاه المحلي:

فالـدول في إطـار سـعيها لمكافحـة الجريمـة المنظمـة وتفكيـك شـبكاتها الفاعلـة بداخلهـا، تتبـع مجموعـة مـن الاستراتيجيات والمبـادرات التي تنفذهـا داخل حدودهـا، لعل من أبرزها سـن وإنفاذ قوانين شـاملة تسـتهدف مكافحـة الجرائـم مثل: الاتجـار بالبشر وغسـل الأموال والفسـاد وغيرها مـن الأنشـطة المرتبطة عادة بشـبكات الجريمـة المنظمة، وتطوير قـدرات الدولة الاسـتخباراتية من أجـل جمـع معلومـات أكثر دقة لرصـد وفهم تحـركات عناصر وشـبكات الجريمة المنظمـة بالدولة، والتوسـع في حـملات التوعية العامة لتثقيـف المواطنين حـول مخاطر الجريمة المنظمة وتشـجيعهم على الإبلاغ عـن الأنشـطة المشـبوهة، إلى جانب معالجة الأسـباب الجذرية للجريمـة المنظمة من خلال تنفيـذ برامـج اجتماعيـة تهـدف إلى الحـد من الفقـر والبطالـة. بالإضافـة إلى ذلك، تعمـد الدولة إلى تنفيـذ تـدابير لمنع الفسـاد داخـل وكالات إنفـاذ القانـون والمؤسسـات الحكومية الأخـرى، وتعزيز التعـاون وتبـادل المعلومـات بين مختلـف الـوكالات الحكوميـة، بمـا في ذلك هيئـات إنفـاذ القانون والاسـتخبارات والجمـارك والهيئات التنظيميـة المالية.

2- الاتجاه الإقليمي:

تتضمن جهود مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي، التعاون والتنسيق بين البلدان داخل منطقة جغرافية محددة في إطار التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود وشبكاتها الفاعلة في الإقليم، وغالباً ما يترجم ذلك التنسيق في صورة مبادرات واستراتيجيات مشتركة تدور بصورة رئيسية حول:

أ- الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية: من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات لتسهيل التعاون القانوني وتبادل المعلومات وتسليم الشبكات والأفراد المنخرطين في أنشطة الجريمة المنظمة، وتساعد هذه الاتفاقيات على تبسيط العمليات القانونية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بين الدول، ومن أبرز صور ذلك، المنصة الأوروبية متعددة التخصصات ضد التهديدات الإجرامية "EMPACT"، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ب- فرق العمل المشتركة: غالباً ما يتم إنشاء فرق عمل إقليمية مشتركة، تضم وكالات إنفاذ القانون من بلدان متعددة، والتي تعمل على إجراء التحقيقات والعمليات المنسقة لاستهداف شبكات الجريمة المنظمة وتفكيكها، ويتجلى تبادل المعلومات الاستخبارية كأحد أبرز أطر التعاون ذات الصلة، وذلك عبر إنشاء آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة والاتجاهات الإجرامية وحركة العناصر والشبكات الإجرامية بين بعض الدول في الإقليم.

ج- بناء القدرات: قد تركز الجهود الإقليمية على تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بما يشمل توفير التدريب وتبادل الخبرات والممارسات، وكذا تحسين البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لمنع الجريمة والتحقيق فيها بشكل فعال، مثل مشروع "ENACT" المعني ببناء المهارات والمعرفة اللازمتين لتعزيز استجابة إفريقيا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

3- الاتجاه الدولي:

إذ تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة جهوداً منسقة وتعاوناً دولياً واستراتيجيات مشتركة بين كافة دول العالم، ويتم تنظيم تلك الجهود من خلال بعض المبادرات والمنظمات العالمية البارزة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مثل: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UN-ODC)، والذي يؤدي دوراً مهماً في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة من خلال تقديم دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، التي تقوم بتيسير أطر التعاون بين أجهزة الشرطة الدولية من خلال توفير منصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالإضافة إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، والتي تعمل على تطوير السياسات والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة.

هذا بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) وبروتوكولاتها الثلاثة التي دخلت حيز النفاذ في سبتمبر 2003 بتوقيع 147 دولة، والتي تُعد الأداة الدولية الرئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

يتضح مما سبق أن الدول والمنظمات -الإقليمية منها والدولية- تضطلع بالفعل بدور في مكافحة الجريمة المنظمة على كافة المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، إلا أن ثمة عدة عوامل تقوض تلك الجهود وتقصر فعاليتها على مجالات ومناطق معينة دون غيرها؛ ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك العوامل والمعوقات على النحو التالي:

أ- حدود الدول وطبيعتها العابرة: إذ غالباً ما تستغل شبكات الجريمة المنظمة طبيعة الحدود العابرة بين الدول، فضلاً عن غياب آليات الرقابة الفعّالة عليها وعدم التنسيق بين الدول ذات الحدود المتاخمة أو المشتركة في بعض الحالات؛ من أجل اختراق تلك المناطق وتثبيت وجودها بها من خلال نقاط تمركز وحواضن تنشئها لتسيير أنشطتها من خلالها.

ب- ارتفاع معدلات الفساد والرشوة: فاستمرار النسق المرتفع في معدلات الفساد في بعض المناطق النامية منها والمتقدمة -ولاسيما المناطق التي بها شبكات عدة للجريمة المنظمة- بأجهزة إنفاذ القانون والأنظمة القضائية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة مثل: الجمارك والهيئات المالية، يؤدي لتقويض الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، من خلال تواطؤ بعض المسؤولين والنخب الحاكمة في حماية شبكات الجريمة وتسريب معلومات تسهل عملها.

ج- الأوضاع الاقتصادية: أسهم عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر في خلق بيئة مواتية للجريمة المنظمة، عن طريق استغلال الشبكات النشطة في المناطق التي تشهد ترديا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، للصعوبات الاقتصادية، من أجل تقديم مصادر دخل بديلة للمواطنين إما عن طريق الانخراط المباشر في الأنشطة الإجرامية، أو عدم تقديم بلاغات لأجهزة الشرطة المحلية عن الأنشطة المشبوهة.

د- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي: أدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة واقع التقلبات السياسة والأمنية في بعض المناطق كمنطقة الساحل الإفريقي على سبيل المثال، إلى إحداث حالة من الفراغ والاضطراب الأمني، استغلته شبكات الجريمة المنظمة من أجل تأمين مصالحها وتثبيت نفسها كأحد الفاعلين داخل الدولة.

هـ- الأطر القانونية الهشة: تسهم الأطر القانونية التقليدية أو القديمة في إعاقة ملاحقة شبكات الجريمة المنظمة وأنشطتها، فقد لا تغطي بعض تلك القوانين الأنشطة الإجرامية الناشئة والمستحدثة التي ظهرت للتحايل على القواعد والقوانين، كما تؤثر فعالية وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك مواردها وتقنياتها، بشكل مباشر في قدرتها على مكافحة الجريمة المنظمة.

و- التطورات التكنولوجية والجرائم السيبرانية، إذ يزود التقدم التكنولوجي، شبكات الجريمة المنظمة، بأدوات وأساليب جديدة ومستحدثة تتيح لها ارتكاب الجرائم السيبرانية، بالإضافة إلى تسهيل تدفقات الأموال عبر الحدود لتمويل الأنشطة الإجرامية، وهو ما تفشل العديد من الوكالات الأمنية والقانونية بالدول في مواكبته والتصدي له.

المصادر:

1- The Global Initiative Against Transitional Organized Crime, The Nexus of conflict and illicit drug trafficking; **Syria and The Wider Region**, 2016, https://t.ly/KTTdV.

2- European Migrant Smuggling Centre, Annual Report 6, **European Migrant Smuggling Centre**, 2022,: https://t.ly/-RUZK

3- **Unodc**, Migrant Smuggling To Morocco And The Western Mediterranean, https://t.ly/6N4m6

4- Gicamo Persi & Jacopo Bellasio, Against the rising tide: an overview of the growing criminalization of the Mediterranean region, **RAND EUROPE**, 2017, https://t.ly/ghc_X

5- **Small Arms Survey (SAS),** Handgun Ownership and Armed Violence in the Western Balkans. Issue Brief – Number 4. 2014.

6- Gicamo Persi & Jacopo Bellasio, Against the rising tide: an overview of the growing criminalization of the Mediterranean region, **RAND EUROPE**, 2017, https://t.ly/kTV21

7- The Global Organized Crime Index 2023, **Global Initiative Against Transnational Organized Crime**, 2023, https://2h.ae/Clri

8- الجريمـة المنظَّمـة والصراع فـي منطقـة السـاحل والصـحراء، **مركز مـالكوم كيرـ كارنيغي لـلشرق الأوسط**، 13 سبتمبر، 2012، https://2h.ae/FGUU

9- Raineri, L., Strazzari, F. “The data that we do (not) have: studying drug trafficking and organised crime in Africa.” **Trends Organ Crime** 26, 358–378, January 24, 2023.

10- Illicit weapons from Yemen fueling crime in Africa, **The East African**, March 22, 2022, https://urlis.net/pdmmtodi

11- Organized crime and armed conflicts in Eastern Africa, **Enact**, June 2022, https://2h.ae/Pdgw

12- Fafore, Olumide and Adekoye, Abimbola, “An Overview of the Effects of Organized Crime on Southern Africa.” **Journal of African Foreign Affairs**, Volume 6, Number 1, April 2019, https://2h.ae/PYeh

13- Mbalane, Pholla Samkezi. June 2021. “Exploring the interface between transnational organised crime and political elites in Southern Africa: the cases of the Democratic Republic of Congo and the Republic of South Africa.” **Master’s thesis**, Faculty of Humanities, University of the Free State.

14- A Tangled Web: Organized Crime And Oligarchy In Putin’s Russia, **War on The Rocks**, November 15, 2018, https://2h.ae/fdGt

15- Russian Organized Crime, **Global Security**, https://2h.ae/ZIDd

16- New Dynamics, New Opportunities: Trends in Organised Crime in Ukraine After Russia’s Invasion, **LSE** Public Policy Review, 3(1), p.11, 2023, https://doi.org/10.31389/lseppr.94

17- Russia-based hackers ramping up attacks on Eastern European energy sector, **The Record**, April 19, 2023, https://2h.ae/awmo

18- How the Kremlin uses Russia’s criminal networks in Europe, **ECFR**, April 18, 2017, https://2h.ae/UaUk

19- Russia, Ukraine, and organized crime and illicit economies in 2024, **Brookings**, February 6, 2024, https://2h.ae/XqNB

20- Lee, Leona. “Organized Crime Groups in Asia Hong Kong and Japan.” Chapter. **In International and Transnational Crime and Justice,** edited by Mangai Natarajan, 204–9. Cambridge: Cambridge University Press, 2019.

21- Myanmar Transnational Crime and War, **Modern Diplomacy**, November 24, 2023, https://2h.ae/IOQz

22- UNODC Warns of Rising Role of Organized Crime in Southeast Asia, **OCCRP**, July 19, 2019, https://2h.ae/uISW

23- **مرجع سابق**.